مصر وسوريا بين التهديد وإعادة تشكيل الدور الإقليمي

كانت الحرب الأمريكية ضد العراق مؤكدة بالنسبة إلى العرب والعالم، بعدما مهدت الولايات المتحدة لها بسلسلة من الخطوات والتحضيرات السياسية والعسكرية. وبات انتظار ساعة الصفر مجرد ترقب لتنفيذ التهديد الذي أطلقه الرئيس الأمريكي محذرًا النظام العراقي قبل يومين من بدء العمليات العسكرية. أما ما لم يكن متوقعًا فهو ذلك السقوط المريع للعاصمة العراقية؛ والذي قلب حسابات بعض الدول الإقليمية رأسًا على عقب، بعدما راهنت تلك الدول على مقاومة ستكون طويلة الأمد، وستنجح طيلة أشهر في إنزال خسائر فادحة بالأمريكيين وتدفع بهم إلى التورط في **"المستنقع العراقي"**.

وعلى الرغم من التباين في مواقف الحكومات العربية من مبدأ الحرب على العراق قبل حصولها (بين مؤيد ومعارض ومتحفظ) ومن مبدأ المقاومة في أثناء العمليات العسكرية (بين مشجع وصامت) فإن الإرباك الواسع الذي نجم عن إسقاط النظام العراقي، وما أعقبه من احتلال أمريكي مباشر، ومن فوضى وعدم استقرار؛ سارع في وتيرة اللقاءات بين الحكومات العربية، ومع حكومات دول الجوار أيضًا من أجل التوافق حول مستقبل العراق، وحول وحدته واستقلاله وسيادته.

لم يكن الإصرار الأمريكي على شن الحرب وإطاحة النظام في العراق هو مصدر الاضطراب الوحيد لحكومات الدول العربية؛ فقد سبق التهديد بهذه الحرب، وتبنى الرئيس الأمريكي مبدأ **"الحرب الاستباقية"** التي تسمح له بتوجيه ضربة عسكرية إلى أي دولة ترى فيها واشنطن تهديدًا محتملاً لأمنها أو لأمن حلفائها. كما أن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على **"الإرهاب"** بعد الحادي عشر من سبتمبر اقتصرت على بعدها الإسلامي فقط من منظمات وأحزاب ودول وحكومات. وقد ربط **"المحافظون الجدد"** في البيت الأبيض بين حروبهم على الإرهاب وعلى الحكومات من أفغانستان إلى العراق، **"وبين تغيير البنى السياسية في الشرق الأوسط، وجلب الديمقراطية إلى الشعوب العربية والإسلامية... بعد الإطاحة بأنظمتها الاستبدادية"**.

كان هناك أكثر من سبب يدعو إلى القلق وإلى الارتباك قبل الحرب على العراق وبعدها؛ فقد قررت الولايات المتحدة تغيير قواعد التحالف التي استقرت عليها علاقاتها منذ عقود. ورأت الإدارة الأمريكية أن حلفاء الأمس باتوا غير قادرين على حماية المصالح الأمريكية؛ فأغلب الذين نفذوا هجمات الحادي عشر من سبتمبر –على سبيل المثال– هم من المملكة العربية السعودية الحليف والصديق التاريخي لواشنطن, وإن ما يجري على صعيد **التعليم الديني** في هذه الدولة وفي سواها من الدول –والذي كانت تؤيده واشنطن وتشجع انتشاره لمواجهة المد الشيوعي– بات بالنسبة إليها مصدرًا للعنف والتطرف وكراهية الولايات المتحدة، وينبغي تغييره ببرامج أخرى. حتى أوروبا نفسها تعرضت للهجوم وللتهميش وللتقسيم بين **أوروبا الفتية** و**أوروبا العجوز** عندما عارضت الحرب على العراق.

ولم يكن مصير الأمم المتحدة أفضل عندما تجاوزتها الإدارة الأمريكية ولم تُعِر رفضها الحرب –أو الحصول على قرار منها بشرعية هذه الحرب– اهتمامًا أو التزامًا.

كانت الأوضاع الإقليمية تهيئ لهذا الارتباك منذ سنوات –وتحديدًا بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي– عندما ذهبت الولايات المتحدة إلى **"نظام عالمي جديد"** لا أقطاب فيه (إقليميين أو دوليين) وعندما بدأ مؤتمر مدريد لحل الصراع العربي/الإسرائيلي عام ١٩٩١ الذي أُرغم العرب على

المشاركة فيه فرادى من دون جامعتهم العربية، ومن دون وفد موحد، وبعدما تم إخراج الجيش العراقي من الكويت بإرادة أمريكية، وليس بأي قرار عربي صادر عن جامعة الدول العربية التي يفترض بها أن تتدخل لحل ما يعترض العلاقات العربية/العربية من نزاعات أو شوائب.

لقد وجد العرب أنفسهم أمام معادلة جديدة هي "**العراق أولاً**"؛ بعدما حاولوا طيلة العقد الماضي ومنذ بداية التسعينيات أن يجعلوا هذه المعادلة "**فلسطين أولاً**". وأصر القادة العرب في كل لقاءاتهم المختلفة على ربط الحل في العراق-عندما كان محاصرًا- بالحل في فلسطين؛ من خلال دولة فلسطينية مستقلة. أي إن المشكلة في "**فلسطين**" كانت بالنسبة إليهم هي المدخل لحل "**المشكلة**" في العراق. لكن ما جرى بعد احتلال هذا الأخير وضع العرب أمام مشكلتين في وقت واحد لا تقلان أهمية وخطورة عن بعضهما: هما مشكلة العراق ومشكلة فلسطين.

وما زاد من تفاقم الأوضاع بالنسبة إليهم؛ الضغوط الأمريكية المباشرة لتغيير سياساتهم الداخلية والإقليمية تحت عناوين الإصلاح والديمقراطية، في الوقت الذي تطرح فيه مشاريع جديدة "**لشرق أوسط كبير**" تتجاوز وحدة العرب وهويتهم، وتذكر بمشروع "**الشرق الأوسط الجديد**" الذي روج له في منتصف التسعينيات شيمون بيريز عندما كان رئيسًا للحكومة الإسرائيلية.

لم يقف العرب مكتوفي الأيدي إزاء التحولات الإقليمية والدولية في العقد الماضي بانتظار "**استفاقة**" الجامعة العربية لاستعادة دورها المفترض؛ فقد جرت محاولات دائمة لتحسين شروط التعامل مع هذه التحولات؛ أبرزها ما فعلته سوريا ومصر والمملكة السعودية لتشكيل "**محور**" غير معلن أو "**مرجعية**" عربية (محور ارتكاز)* لمواجهة التهديدات أو الضغوط على هذه الدول، أو على "**الوضع العربي**" عمومًا، أو على الشعب الفلسطيني والانتفاضة، أو لتأييد سوريا في حقها بالانسحاب الإسرائيلي إلى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، أو في التنسيق الحالي (بعد احتلال العراق) بين هذه الدول الثلاث لإصلاح جامعة الدول العربية "...

ساهمت الحرب الأمريكية على العراق في مزيد من "**تشتت**" المواقف العربية؛ فقد أيّد البعض حصولها للتخلص من النظام العراقي، وقدم التسهيلات اللوجستية والسياسية. وعارضَ البعض حصولها رافضًا إسقاط النظام العراقي أو تغييره بهذه الوسيلة. وهناك من اعتبر أنه لا يمكن منع وقوع هذه الحرب حتى ولو كان ضد نشوبها، وهناك من حاول إقناع الرئيس العراقي بالتنحي؛ أي إنه لم يكن ثمة موقف عربي موحَّد من "**الحالة العراقية**" في أثناء الاستعداد الأمريكي لشن الحرب. وقد استمر هذا التباين في أثناء الحرب، التي لم تدم طويلاً؛ فجاهرت سوريا -على سبيل المثال- بوقوفها إلى جانب المقاومة العراقية للهجوم الأمريكي[١]، بينما تمنت مصر أن لا تطول العمليات العسكرية، وأن تنتهي في أسرع وقت ممكن تلافياً للخسائر في الأرواح والممتلكات[٢].

وإذا كان التباين في المواقف العربية يعود بالدرجة الأولى إلى غياب الموقف الموحَّد للجامعة العربية من التهديد الذي يتعرض له أحد بلدانها؛ فإن الوجه الآخر لهذا التباين يعود إلى المخاوف "**الخاصة**" التي شعر بها كل "**قطر**" من جراء الحملة الأمريكية على العراق وعلى المنطقة وعلى الإرهاب. وسوف نلاحظ أن هذه المخاوف هي التي ستجعل سلوك أكثر من دولة عربية دفاعًا عن النفس في أثناء الحرب على العراق وبعد احتلاله ببضعة أشهر، وذلك قبل أن تلتقط هذه الدول أنفاسها لتعاود البحث بعد "**صمت المدافع**" في كيفية التعامل مع الوضع الإقليمي الجديد لعراق تحت الاحتلال، والأدوار المحتملة للدول ذات التأثير في هذا الوضع الجديد.

كما سوف نلاحظ أيضًا أن كل المحاولات التي بُذلت على هذا الصعيد من لقاءات واجتماعات ثنائية أو جماعية، وما طُرح فيها من أفكار أو مبادرات أو تمنيَّات لم تتوجه إلى الجامعة العربية -التي لم تدعُ إلى قمة طارئة بعد احتلال العراق- وإنما إلى مؤسسات أخرى إقليمية أو دولية.

كما سنلاحظ أن التباين في مواقف الرؤساء العرب من الحرب سوف يتجه إلى التلاقي لاحقًا (بعد احتلال العراق) لا على قاعدة المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة، أو على دعم "**المقاومة العراقية**"، بل على قاعدة حماية العراق، ودعم انتقال السيادة إلى العراقيين، ووحدة العراق، وإتاحة الدور للأمم المتحدة، ورحيل "**الاحتلال**".

ولو استعرضنا "**التجربتين" السورية والمصرية** كنماذج في الاستجابة لتحديات "**الحرب المفروضة**"* على العراق سوف يتبين لنا ذلك التباين في المواقف؛ والذي سيستند إلى سياسات دفاعية تهدف إلى درء التهديد والمحافظة على الدور والموقع -بأقل قدر ممكن من التنازلات- قبل أن تنتقل بتعثر إلى محاولة تشكيل الدور الإقليمي.

١- تحولات السياسة السورية:

لم تتردد سوريا في إدانة مشروع الحرب الأمريكية على العراق؛ فوقفت في المحافل الدولية ضد هذه الحرب وأدانت حصولها، وربطت بين العدوان الأمريكي والأهداف الإسرائيلية. وأكد الرئيس السوري بشار الأسد أنه كان "**ضد سحب المفتشين من العراق؛ لأنه يعطي مبررًا أو يساعد على بدء الحرب**"؛ وذلك في معرض تقويمه لتراجع دور الأمم المتحدة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي[٣].

وعندما اندلعت الحرب، اعتبرتها سوريا غير مشروعة[٤]، ورمت بثقلها السياسي والإعلامي إلى جانب المواجهات التي كانت تتعرض لها القوات الأمريكية في أكثر من منطقة وبلدة في العراق. وربطت وسائل الإعلام السورية وتصريحات المسئولين بين الاحتلال وبين المقاومة؛ **فحين يواجَه الشعب بقوة غازية فمن الطبيعي أن يقف ضد هذه القوة**[٥]. وسمحت سوريا لآلاف المتطوعين العرب بالتدفق إلى العراق عبر حدودها للقتال ضد القوات الأمريكية، قبل أن يصبح إغلاق هذه الحدود وضبطها والسيطرة عليها مطلبًا أمريكيًا.

ورفضت سوريا بشدة مبدأ الحرب بذريعة أسلحة الدمار الشامل، أو لإسقاط النظام العراقي. وقد أدى إصرارها على هذا الرفض لإسقاط النظام إلى تباين في وجهات النظر مع حليفها الاستراتيجي "**الجمهورية الإسلامية**" في إيران؛ التي كانت بدورها ضد مبدأ شن الحرب، ولكنها في الوقت نفسه لم تكن لتعترض على رحيل النظام العراقي؛ مما أدى إلى تأجيل زيارة كانت مقررة للرئيس الأسد إلى طهران[٦]. ووقفت سوريا إلى جانب عودة المفتشين الدوليين إلى العراق لنزع الذريعة الأمريكية بإعلان الحرب، ودعت "**إلى حل سلمي للقضية العراقية**"[٧].

وبعد الأيام الأولى للحرب تحوَّل التلفزيون السوري إلى بثٍّ مباشر لتغطية موضوع واحد هو "**العدوان على العراق**"، كما استخدم التلفزيون كل إمكاناته لتصوير المعركة من وجهة النظر العراقية[٨]. وذهب الاندفاع السوري في هذا الاتجاه إلى إعلان مديرة دائرة الإعلام الخارجي في وزارة الخارجية السورية بثينة شعبان "**أن سوريا حددت خيارها؛ وهو الوقوف إلى جانب الشعب العراقي ضد الغزو غير الشرعي وغير المبرر.. وأن وجود متطوعين سوريين في العراق نابع من التعاطف الشعبي السوري مع العراق، والحنق على السياسة الأمريكية**"[٩].

كما أكد الرئيس السوري نفسه أن الأهداف الحقيقية من الحرب على العراق هي "**النفط وإعادة ترتيب المنطقة بأسرها.. لكنه اعتبر أن الولايات المتحدة وبريطانيا لن تستطيعا السيطرة على العراق**

وستكون هناك مقاومة أشد بكثير"[١٠]، ومن الواضح أن هذا الموقف السوري -بتأييد المقاومة ضد الاحتلال الأمريكي- الذي تمايز عن باقي المواقف العربية يستند بالدرجة الأولى إلى المخاوف من "**الانقلاب**" الذي يحصل في العُمق السوري الاستراتيجي الذي هو العراق، وإلى ما سينجم عن هذا الانقلاب -إذا تحقق- من تغيير في قواعد التوازن في الشرق الأوسط، والتي استطاعت سوريا في الأعوام الماضية المحافظة عليها بدقة شديدة، من دون أن ترضخ للشروط الإسرائيلية أو الأمريكية في الذهاب إلى التوقيع على تسوية سورية/إسرائيلية لا تريدها سوريا، أو تعتبرها لا تحقق الحد الأدنى من الانسحاب الذي تصر عليه (أي إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧).

وتعود خشية سوريا من هذا "**الانقلاب**" إلى المكاسب الاستراتيجية الإسرائيلية التي ستتحقق بعد الاحتلال الأمريكي للعراق؛ والتي يمكن أن تغير في معادلة التوازن الإقليمية، من دون أن ننسى "**المخاوف التقليدية**" من تقسيم العراق إذا ما أراد الأكراد الانفصال بعد زوال الحكومة المركزية في بغداد.

ومن الواضح أن الموقف السوري استند في الأيام الأولى للحرب إلى ما برز من صمود ومقاومة في أكثر من مدينة عراقية؛ بحيث بدا التعثر واضحًا في خطة التقدم الأمريكية. وثمة من ذهب إلى القول بأن القيادة العراقية أكدت لسوريا قدرتها على الصمود نحو ستة أشهر في وجه الآلة الحربية الأمريكية. إلا أن هذا الموقف من تأييد المقاومة تلاشى بعد "**صدمة**" سقوط بغداد من دون مقاومة. وعمدت سوريا إلى استمرار التركيز على الشرعية الدولية، وعلى دور الأمم المتحدة، وعلى حق الشعب العراقي في استعادة سيادته واستقلاله.

"**واشتعلت**" في أثناء ذلك جبهة سياسية أمريكية ضد سوريا وإيران لرفضهما تلك الحرب وإدانتهما المباشرة للعدوان الأمريكي على العراق. واستخدمت واشنطن ذريعة أسلحة الدمار الشامل العراقية التي تخفيها سوريا، قبل أن تتحول لاحقًا إلى اتهام سوريا بتطوير ذلك النوع من الأسلحة، ودعم المنظمات الإرهابية "**التي تعارض عملية السلام**"، وتهريب معدات عسكرية إلى العراق[١١]. ولم تخفِ واشنطن تهديدها المباشر للنظام السوري؛ والذي عليه -كما قال كولن باول وزير الخارجية الأمريكي- "**أن يختار بين مواصلة الدعم المباشر للتنظيمات الإرهابية ولنظام صدام حسين الذي يموت، أو السير على طريق مختلف.. وعلى أي حال فإن سوريا سوف تتحمل مسئولية خياراتها ونتائج هذه الخيارات**"[١٢]، أو كما قال مساعد وزير الدفاع بول وولفوفيتز: "**أنه نظام غريب... وقاس... ويجب أن يكون هناك تغيير في سوريا أيضًا**"[١٣].

ومن اللافت أن التوجه السوري للتعامل مع "**الواقع الجديد**" في العراق ومع الضغوط الأمريكية المباشرة على سوريا كان توجُّهًا إقليميًا، ولم يكن توجهًا عربيًا بالدرجة الأولى؛ فبدأت سوريا تنسيقًا مع تركيا وروسيا وإيران للتأكيد على وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه، وسبقه تنسيق مماثل في مجلس الأمن بدعم من فرنسا وألمانيا والصين لمشروع قرار ينص على "**وحدة أراضي العراق وسيادة العراقيين على مواردهم الطبيعية**". ويعود توجه سوريا الإقليمي إلى إدراكها عجز الجامعة العربية عن أداء مهامها في ظل الحرب، "**وغياب القدرة على المبادرة لدى النظام العربي**"؛ "**فبدلاً من تطبيق اتفاقية الدفاع المشترك عندما تتعرض دولة عربية للعدوان؛ هناك من قدم التسهيلات لهذا العدوان..**" ولا يكتفي الرئيس بشار الأسد بذلك بل يتساءل: "**هل بدأت مؤسسة الجامعة العربية؟ لكي ينتهي الشيء لا بد له من بداية فبماذا ابتدأت وبماذا انتهت؟**"[١٤].

ولم تكفّ سوريا عن مثل هذا التعاون الإقليمي؛ لا في أثناء الحرب على العراق ولا بعدها، ولا حتى عند

التشاور والتنسيق مع الدول العربية –وفي مقدمها مصر والمملكة السعودية– واستمرت في عقد اللقاءات الثنائية مع إيران ومع تركيا، والمشاركة في لقاءات أوسع من أجل "**إيقاف الحرب على العراق، والعودة إلى أسس الشرعية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة؛ لإيجاد حل سلمي للأزمة، والحفاظ على وحدة وسلامة أراضي العراق**"؛ وذلك من دون أن تهمل لقاءاتها العربية.

ميزت سوريا منذ بداية الحرب –وحتى قبل اندلاعها– بين موقفها من عدم شرعية هذه الحرب وبين موقفها من النظام العراقي الذي لم تعبر عن أي دعم أو تأييد له؛ فاستطاعت بذلك أن تحظى بالتعاطف الأوروبي الذي لا يؤيد الحرب ولا يؤيد النظام العراقي في وقت واحد، كما استطاعت أن تتقاطع أيضًا مع دول الجوار كتركيا وإيران للأسباب نفسها؛ فتكون بذلك قد شكلت "**حزام أمان**" ضد عزل الولايات المتحدة لها، واتهامها بالإرهاب، أو بامتلاك سلاح دمار شامل. فإلى جانب علاقاتها الاستراتيجية والثابتة مع إيران؛ تقدمت سوريا أيضًا بخطوات غير عادية في اتجاه تركيا –التي اتسمت علاقاتها التاريخية معها بالتوتر وعدم الاستقرار– فذهب رئيس الحكومة السورية مصطفى ميرو في زيارة إلى تركيا في ٢٨ يوليو ٢٠٠٣، تم على أثرها توقيع اتفاقيات أمنية وسياسية واقتصادية وعسكرية، ومهدت لتطوير نوعي في علاقات البلدين[١٥]، أعقبها "**زيارة تاريخية**" للرئيس الأسد إلى سوريا في مطلع العام الحالي من ٦ إلى ٢٠٠٤/١/٨.

استمر التصعيد الأمريكي ضد سوريا بعد سقوط بغداد، وتحول هذا التصعيد السياسي إلى ضغوط مباشرة وإلى طلبات محددة: إقفال الحدود مع العراق وطرد من لجأ من المسئولين العراقيين إلى سوريا، وإغلاق مكاتب المنظمات الفلسطينية في دمشق، ونشر الجيش اللبناني على الحدود مع إسرائيل، والانسحاب من لبنان ونزع السلاح من حزب الله، وتأييد "**خارطة الطريق**"، بالإضافة إلى التخلي عن أسلحة الدمار الشامل التي تعمل على امتلاكها...

بمعنى آخر إن المطالب الأمريكية من سوريا كانت تعني في جوهرها– إذا تحققت– تحجيم دور سوريا الإقليمي بعد أن ترمي "**أوراقها**" في لبنان وفلسطين والعراق، وأن تنتظر بعد ذلك وعد باول بعودة الجولان وتحريك المسارين السوري واللبناني من دون تحديد أي جدول زمني لذلك[١٦].

وكان من المستحيل بالنسبة إلى سوريا أن تستجيب لتلك الحزمة من المطالب التي تقدمت بها الولايات المتحدة. لكنها في الوقت نفسه تدرك تمامًا حجم "**التغير الاستراتيجي**" الذي حصل في جوارها؛ ولهذا عمدت "**الإدارة السورية**" إلى ما يمكن أن نسميه "**التراجع الجزئي**" و"**التعاون الجزئي**" في ما لا يمس جوهر الدور الإقليمي لسوريا من جهة، وفي ما يحد من الضغوط الأمريكية عليها من جهة ثانية, **وذلك فيما يلي:**

– فأقفلت الحدود مع العراق، ومنعت تسلل المقاتلين من بعض نقاط العبور التي كانت قد فتحتها في أثناء الحرب، وتراجعت عن استقبال الشخصيات السياسية العراقية –من النظام السابق– التي فرت إلى سوريا.

– تعاونت على المستوى الأمني مع الولايات المتحدة في قضية "**الإرهاب**"؛ فقدمت ما تملك من معلومات حول التنظيمات الأصولية التي تعمل في سوريا، وحول شبكاتها في الدول العربية وفي الخارج، وخصوصًا تنظيم القاعدة"[١٧].

– طلبت من المنظمات الفلسطينية في دمشق ("**حماس**"، و"**الجهاد الإسلامي**"، و"**القيادة العامة الرافضة لعملية التسوية**") أن تنزع من خارج مكاتبها ما يدل على وجودها فيه؛ أي لا يافطات، ولا إعلانات، وبالتالي لا تصريحات من دمشق حول العمليات التي تحصل في داخل فلسطين، ولكن في الوقت نفسه لا إقفال لتلك المكاتب، ولا استبعاد للعاملين فيها[١٨].

-تراجعت سوريا عن الحديث عن المقاومة العراقية، ولكنها لم تتوقف عن الإشارة إلى الاحتلال، وبلورت خطابًا مختلفًا يرتكز على الدعوة إلى الضرورات التالية: الوحدة الوطنية العراقية، وتدخل المجتمع الدولي، وتمكين الشعب العراقي من اختيار حكومته بإرادته الحرة من دون تدخل أجنبي، ووجود دور متوازن للأمم المتحدة، وتسريع انسحاب قوات الاحتلال.

- أكدت سوريا أن استراتيجيتها لا تقوم على المجابهة مع الولايات المتحدة، وأن المطلوب من الطرفين هو **"حوار جاد وبناء"**[١٩].

- الاعتراف بالمجلس الانتقالي في العراق، واستقبال أعضائه في دمشق، والتباحث معهم في قضايا أمنية وسياسية واقتصادية[٢٠].

- إعلان الاستعداد لاستئناف التفاوض مع إسرائيل، وتشجيع تركيا على القيام بدور الوسيط.

وفي قراءة لمجمل هذه **"التراجعات"** سوف يتبين أنها لم تمس جوهر الدور الإقليمي لسوريا، وخصوصًا من خلال مقارنتها بحجم **"التغير الاستراتيجي"** الذي حصل في جوارها وحجم الضغوط والتهديدات الإسرائيلية/الأمريكية التي اشتدت عليها من جهة، وفي ظل وضع عربي لا يستطيع أن يشكل حماية أو رافعة لسياسات أي دولة من دوله من جهة ثانية. وقد تمكنت سوريا من خلال **"خطوتها إلى الوراء"** من امتصاص الهجوم السياسي الأمريكي عليها، والذي بلغ ذروته في **"قانون محاسبة سوريا"** الذي لم يؤدِّ في الوقت نفسه إلى قطع العلاقات الدبلوماسية معها، بل ترك الأبواب مفتوحة للحوار والتعاون..

وفي مقابل ذلك لم تتخلَّ سوريا عن ثوابت دورها الإقليمي؛ فلم تغلق مكاتب المنظمات الفلسطينية في دمشق، ولم تمارس الضغوط على الحكومة اللبنانية لنزع سلاح حزب الله، أو لإرسال الجيش اللبناني إلى الحدود مع فلسطين المحتلة، ولم تتوقف عن إدانة الاحتلال في العراق -وإن كفّت عن تأييد المقاومة فيه- ولا عن الدعوة إلى إنهاء هذا الاحتلال بأسرع طريقة. كما عملت سوريا على توطيد علاقاتها مع العراقيين من مجلس الحكم إلى العشائر إلى الاتجاهات السياسية العراقية المختلفة، وفتحت الأبواب أمام التجارة مع العراق، وكثَّفت من التشاور والتنسيق مع حليفتها إيران بشأن العراق ومستقبله.

ولم تقطع سوريا اتصالاتها الثنائية مع مصر أو مع المملكة السعودية، أو مع باقي دول الجوار العراقي في اجتماعات متتالية من إسطنبول إلى الرياض إلى طهران إلى دمشق؛ **"لتأكيد الالتزام بوحدة العراق وسيادته واستقلاله، وحق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي، وتعزيز دور الأمم المتحدة الحيوي -لا سيما في الإشراف على صياغته الدستور وعلى الانتخابات- ووضع جدول زمني لإنهاء الاحتلال، والإسراع في نقل السلطة إلى العراقيين... ودعم جهود مجلس الحكم الانتقالي إلى حين قيام حكومة عراقية منتخبة تضمن المساواة لجميع أبناء العراق الموحد..."** (كما جاء في البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية الدول المجاورة للعراق الذي انعقد في دمشق في الثاني من نوفمبر ٢٠٠٣[٢١].

أي إن سوريا بعد مرور سنة على احتلال العراق، وعلى الرغم من **"التغير الاستراتيجي"** الذي حصل فيه وفي المنطقة؛ استطاعت إلى حد بعيد أن تبقى ممسكة بأوراق قوتها الأساسية التي كانت تحميها وتحمي دورها الإقليمي؛ خصوصًا في لبنان وفلسطين، وفي العلاقة مع دول الجوار.

٢- تحولات السياسة المصرية

لم تشهد مصر التحولات -نفسها- ولا الضغوط والتهديدات التي تعرضت لها سوريا بعد احتلال العراق؛ لأسباب عدة؛ أبرزها التوتر الذي كان يسود العلاقات السورية/الأمريكية قبل احتلال العراق، والموقف السوري المندد بالحرب في المحافل الديبلوماسية والعربية، والمؤيد للمقاومة في أثناء العمليات العسكرية،

بالإضافة إلى سياسات سوريا غير المقبولة أمريكيًا تجاه "**الإرهاب**" في لبنان وفلسطين (أي حزب الله، وحركات المقاومة الفلسطينية غير المؤيدة لعملية التسوية)، في حين تتسم علاقة مصر مع الولايات المتحدة بالثبات والاستقرار؛ على الرغم مما يشوبها في بعض المحطات من توتر ظرفي يتم احتواؤه، ولا يُسمح له بالتأثير على جوهر تلك العلاقة.

فقد عارضت مصر مبدأ الحرب من جهة، لكنها لم تفعل –على سبيل المثال– ما فعلته سوريا لمنع حصولها، ولم تذهب في التحريض على الولايات المتحدة مثل ما ذهبت إليه سوريا. إلا أن مصر بدورها كانت قلقة من الحرب ومن نتائجها غير الواضحة على مستقبل العراق وعلى باقي دول المنطقة، في ظل "**وعود أمريكية بتغيير البنى السياسية في الشرق الأوسط**"، وفي ظل توازن إقليمي جديد سينشأ بعد غياب النظام العراقي، ولا أحد يدري تمامًا كيف سيستقر، ولا مَن هي القوى الفاعلة والمؤثرة فيه.

ويمكن القول إن سياسة مصر تجاه هذه الحرب بدأت "**ببذل الجهد**" لتفاديها، وبالتحفظ والأسف بعد وقوعها لعدم القدرة على منعها؛ من دون أن يؤدي ذلك إلى أي اضطراب في العلاقات الأمريكية/المصرية، على الرغم من التظاهرات الشعبية المنددة بالحرب؛ والتي خرجت في شوارع مصر، والتي لم تقف السلطات حائلاً دون حصولها. إلاّ أن مصر لم تشعر "**بالتهديد**" الذي شعرت به سوريا من المصادر الإسرائيلية والأمريكية؛ سواء من ناحية "**التغيير**" المفترض فيها بعد إطاحة نظام البعث في العراق، أو من ناحية التلميح إلى المعارضة الداخلية، أو امتلاك أسلحة دمار شامل. كما أن مصر –وبسبب بُعدها الجغرافي عن العراق– لا تملك التأثير نفسه الذي تمتلكه سوريا أو دول الجوار العراقي الأخرى على ما يحدث في الداخل العراقي. كما أن تداعيات "**التغيير**" العراقي لن يكون لها التأثير نفسه على مصر مثل ما يمكن أن يؤثر ذلك على سوريا أو إيران أو تركيا على سبيل المثال.

وفي الوقت الذي تعرضت فيه سوريا للضغوط لإقفال مكاتب "**المنظمات الإرهابية**" في دمشق، كانت مصر موضع مناشدة للتدخل لإقناع الفلسطينيين "**بالهدنة**"، أو لرعاية الحوار بين فصائلهم المختلفة، أو لتقريب وجهات النظر الفلسطينية/الإسرائيلية.

ولم يمنع ذلك كله من استمرار التنسيق المصري/العربي عمومًا، والمصري/السوري والسعودي؛ خصوصًا بعدما سقط النظام العراقي، وبات الاحتلال أمرًا واقعًا، وأصبح مستقبل العراق موضع تجاذب ومحل مخاوف القوى العراقية والقوى الإقليمية والدولية، كما استمرت الدعوة المصرية إلى لقاءات القمة العربية، و"**تطوير النظام الإقليمي العربي**"، وإصلاح الجامعة العربية، من دون أن يذهب ذلك في اتجاه التعارض مع اللقاءات التي تريدها الولايات المتحدة؛ مثل قمة شرم الشيخ للتنديد بالإرهاب ومحاربته وتجفيف منابعه...

ففي أول رد فعل رسمي مصري بعد ثلاثة أيام على اندلاع الحرب قال الرئيس حسني مبارك "**إن مصر بذلت أقصى جهد ممكن لتفادي وقوع الحرب.. وهي لا تستطيع أن تفعل أكثر مما فعلت.. وإن الأمريكيين قالوا بأنها ستكون حربًا قصيرة. وأنه يخشى أن تطول العمليات العسكرية، وهو يتمنى أن تقف هذه العمليات وتنتهي، حتى يبحث عن حل لهذه المشكلة**"[٢٢].

أما الموقف بعد يومين من إعلان سقوط بغداد في أيدي "**قوات التحالف**"، فكان بالنسبة إلى الرئيس المصري يتركز حول النقاط التالية:

١- استقرار الوضع الأمني؛ "**حتى نضمن الحياة للمواطنين العراقيين ويقتنعوا بما حدث...**".

٢- تشكيل حكومة انتقالية بأسرع ما يمكن.

٣- وجود دور للأمم المتحدة في إعادة إعمار العراق.

٤- اعتبار المشكلة الفلسطينية هي المشكلة الرئيسية في الشرق الأوسط، وتأييد "**خارطة الطريق**"، والدعوة إلى إنشاء آلية لتنفيذها.

٥- حاجة الجامعة العربية إلى التطوير، وعدم الاعتراف بفشلها في منع الحرب؛ "**لأنه لم يكن بمقدور أحد أن يفعل ذلك...**"[٢٣].

لا تستفز هذه "**الرؤية المصرية**" لعراق ما بعد الحرب الولايات المتحدة؛ فاستقرار الوضع الأمني، واقتناع العراقيين بما حدث، ودور الأمم المتحدة في إعمار العراق، وصولاً إلى تأييد خارطة الطريق؛ هي "**رغبات أمريكية**"، وخصوصًا أن الرئيس المصري الذي ألقى خطابًا "**عشية الحرب**" لم يذكر في خطابه الذي استمر ثلث ساعة اسم الولايات المتحدة ولا مرة، ولم يُشِر بكلمة إلى مسئوليتها المباشرة عن هذه الأزمة، وعلى العكس أرجع سبب المشكلة إلى قيام العراق بغزو الكويت قبل ثلاث عشرة سنة[٢٤].

ولم يمنع الموقف الرسمي المصري -"المتحفظ"[*]- من تصعيد لغة التضامن الإعلامية مع العراق والتنديد بالعدوان، حتى إن السفير الأمريكي في القاهرة دافيد وولش احتج رسميًا على تصاعد "**لغة العداء والتحريض ضد بلاده في الإعلام المصري**"[٢٥]، كما لم يمنع هذا الموقف -في الوقت نفسه- استمرار التنسيق والتضامن المصري/العربي؛ فقد توافق وزير الخارجية المصرية أحمد ماهر مع نظيره السوري فاروق الشرع على "**رفض استمرار الاحتلال الأمريكي/البريطاني للعراق، وعلى رفض التهديدات الموجهة إلى سوريا..**"، وأكد ماهر ثقته بالتضامن العربي مع سوريا ومع الشعب العراقي لتمكينه من أن يباشر حقوقه كاملة: "**وإن وقوفنا جميعًا مع الشعب العراقي سيكون له تأثيره المطلوب**"[٢٦].

كما زار الرئيس المصري -في الإطار نفسه- دمشق؛ لتجاوز التباين الذي ظهر في مواقف البلدين من الحرب، ولبحث التهديدات الأمريكية لسوريا؛ "**إذ تعتبر القاهرة العاصمة العربية الأقدر على نقل رسائل بين دمشق وواشنطن؛ نظراً لعلاقاتها الجيدة مع الجانبين**".

وبحث الرئيسان في "**أهمية ضمان وحدة أراضي العراق واستقلاله وسيادته، وأن يتولى الشعب العراقي شئونه بنفسه**"، وتوافقا على: "**حتمية إنهاء الاحتلال، والوصول إلى حكومة عراقية ذات قاعدة عريضة، كاملة التمثيل للشعب العراقي**". كما تطرق الرئيسان إلى "**إصلاحات السلطة الفلسطينية والحكومة الفلسطينية الجديدة؛ التي ستسمح تشكيلتها بإعلان "خريطة الطريق"، التي قد تساهم في وقف أعمال العنف، واتخاذ إجراءات حقيقية لإقامة دولة فلسطينية**"[٢٧]؛ أي إن السياسية المصرية بعد احتلال العراق حاولت الربط بين ما يجري في العراق من ناحية تشكيله حكومة، وتولي العراقيين شئونهم بأنفسهم، وبين ما يجري في فلسطين من ناحية تمكين الحكومة الفلسطينية (حكومة أبو مازن وقتها) من القيام بمهامها على طريق التوصل إلى دولة فلسطينية.

وإذا كان الشق العراقي من الاهتمام المصري لا يسمح لمصر بدور إقليمي فاعل؛ فإن الشق الثاني كان الأبرز في هذا الدور؛ من خلال الوساطات التي لعبها الموفدون المصريون (الأمنيون والسياسيون) بين الفلسطينيين أنفسهم، وبينهم وبين الإسرائيليين.

وسيستمر الدور المصري على هذا الإيقاع من البحث عن "**التوازن**" بين "**المتطلبات الأمريكية**" و"**المتطلبات العربية والإقليمية**". ففي قمة شرم الشيخ الأمريكية/العربية بحضور مصر، والسعودية، والأردن والبحرين والسلطة الفلسطينية؛ حصل الرئيس الأمريكي جورج بوش، على إقرار وتسليم علني واضح بأهم المطالب الأمريكية (**منها رفض الإرهاب ومحاربته، ورفض ثقافة العنف والتطرف**)، وتعهد بيان الأطراف العرب المشاركين في القمة بتنفيذ طلبات واشنطن في شأن ما تسميه "**تجفيف منابع الدعم المالي للإرهاب**" والمنظمات الموصومة أمريكيًا بهذه التهمة.

كما تعهد الرئيس مبارك باسم زملائه المشاركين في القمة بالتأكد "**من أن مساعداتنا للفلسطينيين سوف توجه فقط إلى السلطة الفلسطينية**"[٢٨] ؛ فيما يعتبر تخليًا عن دعم المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي أو عن تأييدها . إلاّ أن مصر رفضت طلبًا أمريكيًا لإرسال قوات مصرية إلى العراق بموازاة تردد سعودي وقبول أردني للطلب نفسه[٢٩].

وعند تشكيل "مجلس الحكم الانتقالي" في العراق، اعتبرته القاهرة –بعد الترحيب به– "**خطوة في الاتجاه الصحيح**"، وأمّلت بأن يكون ذلك "**بداية تحول أوسع وأعمق؛ يؤدي إلى إصدار دستور جديد، وقيام حكومة منتخبة من الشعب تتمتع بصلاحيات كاملة تمارس السيادة على التراب الوطني**"[٣٠].

وعلى الرغم من التشاور والتنسيق المصري/السوري حول قضايا المنطقة والعراق وفلسطين؛ فإن ما جرى في شرم الشيخ، وتأييد القاهرة لمجلس الحكم الانتقالي؛ كانا موضع اختلاف مع المواقف السورية، قبل أن تنتقل سوريا لاحقًا إلى الاعتراف بهذا المجلس، وفتح أبوابها للقاء أعضائه والتباحث معهم؛ "**بعد بوادر التحول في الموقف العربي نحو التعاطي مع الوضع الجديد في العراق ومؤسساته القائمة، رغم خضوعها لسلطة الاحتلال، والرغبة الأمريكية الحثيثة في الحصول على اعتراف عربي ودولي بمجلس الحكم الانتقالي كممثل شرعي للعراق في المحافل والمنظمات الدولية....**"[٣١].

من الواضح أن مصر كانت أقل الدول تعرضًا للضغوط بعد احتلال العراق–مقارنة بالمملكة السعودية أو سوريا– على الرغم من بعض أصوات "**المحافظين الجدد**" في الإدارة الأمريكية؛ والتي تحدثت عن "**ضرورة التغيير في مصر**، ولو من خلال وقف المساعدات "**لفرض الديمقراطية**". إلا أن ذلك لا يعني أن مصر كانت صاحبة الدور الأبرز في التطورات الإقليمية التي سبقت احتلال العراق وأعقبته؛ فالهاجس الذي استحوذ على السياسة المصرية كان عدم التصادم مع الرغبات الأمريكية بشأن العراق، وعدم تعريض النظام للتهديد، أو للاتهام، أو حتى للتورط. وما يمكن ملاحظته بهذا الشأن أن مصر استعاضت عن دورها "**المغيَّب**" في العراق، بدور نشط لها في فلسطين؛ من خلال التركيز الدائم على أهمية هذه القضية في المحافل الإقليمية والدولية، ومن خلال سعيها للمشاركة المباشرة في دفع التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى التقدم (من دون تحقيق أي إنجازات فعلية).

وما يمكن ملاحظته أيضًا أن مصر –وبعد أربعة أشهر فقط على احتلال العراق– تقدمت بمبادرة "**لتطوير النظام الإقليمي العربي ومؤسسته الأم الجامعة العربية**"[٣٢], وقد يكون الدافع لهذه المبادرة في هذا الوقت بالذات (أي في ذروة "أزمة العراق") أحد تفسيرين؛ **الأول–** شعور مصر بأن أدوار الدول الإقليمية الأخرى مثل إيران وتركيا أكثر أهمية من دورها في ما يتعلق بالعراق ومستقبله. وأن استعادة الدور الإقليمي المصري لن يتم إلاّ في إطار جامعة الدول العربية، وليس في الإطار الإقليمي الأوسع. أما السبب **الثاني** لهذه المبادرة– فربما يعود إلى الرغبة المصرية في استعادة زمام المبادرة العربية (المفقودة في الحرب على العراق)؛ من خلال مشروع إصلاح الجامعة الذي سبق وطرحه عدد من القادة العرب؛ للتأكيد على أهمية الدور المفترض الذي ستقوم به الجامعة، أو للتأكيد على أن أسباب ما حصل في العراق وما يُحصل في فلسطين هي في غياب تفعيل الجامعة العربية وتطوير مؤسساتها.

قد لا تكون سياسات دفع التهديد والبحث عن الأدوار الإقليمية خاصة بسوريا أو بمصر وحدهما بعد "**الزلزال العراقي**" الذي أحدثته الولايات المتحدة؛ فاختلال التوازن الإقليمي الذي نشأ عن احتلال العراق، و"**الوعود الأمريكية بتغيير البنى السياسية**"؛جعل كل سياسات دول المنطقة تقوم على محوري دفع التهديد من جهة، والبحث عن إعادة تشكيل الدور

الإقليمي من جهة ثانية، على الرغم من التفاوت في حجم الشعور بهذا التهديد، أو في البحث عن ذلك الدور بين دولة وأخرى. ولعل تمسك كل الأطراف الإقليمية بالشرعية الدولية وبدور الأمم المتحدة في العراق؛ يعكس بالنسبة إلى العرب –خصوصًا– عجز النظام العربي عن الخروج من أزمته الراهنة، بالإضافة إلى المخاوف من التهديد المباشر، وكذلك الرغبة في منع الولايات المتحدة من التفرد ومن تهميش الآخرين.

وفي ظل الأوضاع الإقليمية السياسية والأمنية والاستراتيجية التي لا تزال مفتوحة بعد كل ما جرى في العراق، تبدو مصر أقل شعورًا بالتهديد المباشر من سوريا، ولكنها في الوقت نفسه تبدو أكثر منها بحثًا عن دورها الإقليمي الملائم...

الهوامش:

(*) وحيد عبد المجيد: مصر تعيد رسم دورها الإقليمي. الوسط ملحق الحياة الأسبوعية. عدد ٣/٦٢٧ فبراير ٢٠٠٤.

(١) تحدث وزير الخارجية السورية فاروق الشرع أمام مجلس الشعب السوري عن المقاومة التي تعترض القوات الغازية في العراق، مثنيًا عليها في اكثر من مناسبة.. قائلاً إن سوريا " تريد رؤية اندحار الغزو.. وإن الصمود العراقي أمر مهم جدًا وهو لم يأت من فراغ فقد سبقه صمود طويل في لبنان تكلل بانتصار عظيم حققه رجال المقاومة الوطنية اللبنانية...". (السفير ٢٠٠٤/٣/٣١).

(٢) قال الرئيس المصري في تصريح أدلى به في مقر رئاسة الجمهورية إن بلاده بذلك أقصى جهد ممكن لتفادي الحرب ولكنها وقعت "وعندما تحدثنا مع الأميركان قد قالوا إنها ستكون حربًا قصيرة، غير أن ما أخشاه أن تطول العمليات العسكرية؛ وهو ما قد يؤدي إلى كثرة الوفيات... ونتمنى أن تقف هذه العمليات وننتهي منها حتى نبحث عن حل لهذه المشكلة.." (الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٣/٢٤).

(*) تعبير يستخدمه الإيرانيون للإشارة إلى الحرب العراقية/الإيرانية التي دامت ثماني سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨).

(٣) راجع المقابلة مع الرئيس بشار الأسد في جريدة السفير في ٢٠٠٣/٣/٢٧.

(٤) الحياة ٢٠٠٣/٥/٢٤.

(٥) تصريح لمصدر رسمي سوري، السفير ٢٠٠٣/٣/٢٢.

(٦) مقابلة الرئيس الأسد مع جريدة السفير في ٢٠٠٣/٣/٢٧.

(٧) البيان المشترك السوري/الجزائري بعد زيارة الرئيس الأسد إلى الجزائر (السفير ٢٠٠٢/١٢/٣٠).

(٨) التلفزيون السوري: المعركة معركتنا. السفير في ٢٠٠٣/٣/٢٥.

(٩) مقابلة مع جريدة السفير في ٢٠٠٣/٤/٧.

(١٠) جريدة الشرق في ٢٠٠٣/٤/٢.

(١١) الشرق الأوسط٢٠٠٣/٤/١.

(١٢) السفير في ٢٠٠٣/٤/١.

(١٣) دولغوفيتز: النظام السوري يحتاج إلى التغيير. السفير ٢٠٠٣/٤/٧.

(١٤) راجع حديث الرئيس بشار الأسد إلى جريدة السفير في ٢٠٠٣/٣/٢٧.

(١٥) خالد عبد العظيم، "التداعيات الإقليمية للوجود الأمريكي في العراق", السياسة الدولية, العدد ١٥٤/ أكتوبر٢٠٠٣.

(١٦) راجع تقرير جريدة النهار حول زيارة وزير الخارجية الأمريكية كولن باول إلى سوريا في ٢٠٠٣/٥/٤.

(١٧) سوريا تتعاون ضد الإرهاب وتستجيب إلى ما يطلب منها. الحياة ٢٠٠٣/٥/٢٤.

(١٨) إن هذه التنظيمات تتأمل الاحتلال الإسرائيلي، الاحتلال هو المشكلة، بثينة شعبان المتحدثة باسم الخارجية السورية، راجع (سورية تخشى أن يكون هدف الضغوط الأمريكية حملها على التخلي عن المقاومة في ٢٠٠٣/٤/٢٢.

(١٩) السفير في ٢٠٠٣/٧/٢.

(٢٠) الأسد يبحث مع رئيس مجلس الحكم الانتقالي العراقي العلاقات التجارية...جريدة الأنوار في ٢٠٠٣/١٢/٢٢.

(٢١) راجع نص البيان في جريدة السفير ٢٠٠٣/١١/٣.

(٢٢) الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٣/٢٤.

(٢٣) السفير ٢٠٠٣/٤/١١

(٢٤) المستقبل ٢٠٠٣/٤/٥.

(*) يحمّل البعض مصر دوراً أكبر وأخطر من أدوار غيرها من الدول العربية في عدم قيامها بما يفترض بها لجهة منع العدوان على العراق. راجع إبراهيم العيسوي، السيناريو البديل: ماذا لو ارتفعت مصر الرسمية إلى مستوى الحث؟ مجلة المستقبل العربي, العدد ٢٩١، أيار/ مايو ٢٠٠٣.

(٢٥) المستقبل ٢٠٠٣/٤/٥.

(٢٦) الحياة ٢٠٠٣/٤/١٨.

(٢٧) النهار في ٢٠٠٣/٤/٢٢ وتكررت هذه المواقف في القمة المصرية/السورية التي عقدت في القاهرة (الحياة في ٢٠٠٣/٧/٨).

(٢٨) النهار ٢٠٠٣/٦/٤.

(٢٩) الكفاح العربي ٢٠٠٣/٧/١٤.

(٣٠) السفير ٢٠٠٣/٧/١٥.

(٣١) سامح راشد, " الجامعة العربية والعراق المحتل" . السياسة الدولية، العدد ٢٠٠٣/١٥٤.

(٣٢) راجع د. أحمد يوسف القرعي, "المبادرة المصرية وإعادة هيكلة النظام الإقليمي العربي". السياسة الدولية, العدد ٢٠٠٣/١٥٤.